الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة
Civil Society Team for Enhancing Pubic Budget Transparency

سلسلة تقارير رقم 204

واقع النزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية التي تدير برامج الشباب والنساء الهادفة لدمجهم في القطاع الزراعي

2021

تقرير حول:

واقع النزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية التي تدير برامج الشباب والنساء الهادفة لدمجهم في القطاع الزراعي

2021

يتقدم ائتلاف أمان بالشكر الجزيل للباحث الدكتور بدر الأعرج لإعداده هذا التقرير، وللدكتور عزمي الشعيبي وفريق ائتلاف أمان لإشرافه ومراجعته وتحريره له.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).
في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2021. واقع النزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسات التي تدير برامج الشباب والنساء الهادفة لدمجهم في القطاع الزراعي. رام الله- فلسطين.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) قد بذل جهوداً في التحقّق من المعلومات الواردة في هذ التقرير، ولا يتحمّل أيّ مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

فهرس المحتويات

ملخّص تنفيذي	4
مقدّمة	5
أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني التي تعيق عملية دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي	6
الاستراتيجيات والسياسات العامة للحكومة الفلسطينية الهادفة إلى تنمية القطاع الزراعي ودمج الشباب والنساء فيه	9
الواقع الفعلي للسياسات والبرامج الهادفة إلى دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي	11
واقع النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة برامج دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي	16
الاستنتاجات	20
التوصيات	22
قائمة المصادر والمراجع	23

ملخص تنفيذي:

يأتي إعداد هذا التقرير الاستقصائي الذي يهدف إلى فحص منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة برامج الشباب والنساء الهادفة لدمجهم في القطاع الزراعي الفلسطيني في عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة، ضمن اهتمام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بتعزيز دور الشباب والنساء في المساءلة المجتمعية، والضغط لتحقيق سياسات عادلة لاسيّما في قطاع إنتاجي هام وحيوي كالقطاع الزراعي، وفي وقت تزداد فيه البيانات والتصريحات الصادرة عن الحكومة الحالية حولً "نقلة نوعية" يشهدها الاهتمام الحكومي بذلك القطاع.
لقد توصل التقرير، الذي اعتمد منهجية تقوم على مراجعة الدراسات والتقارير والخطط الحكومية ذات العلاقة وعلى إجراء 15 مقابلة معمّقة مع ممثلي وممثلات عشر مؤسسات حكومية وغير حكومية ذات علاقة بدمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي، إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- التحدي الأكبر الذي يواجه عملية فحص أو تقييم واقع النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة البرامج الحكومية الهادفة إلى دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي هو ببساطة ندرة هذه البرامج ومحدوديتها وخاصة تلك التي تنفذها وزارة الزراعة وأذرعها بتمويل ذاتي.
- بالنسبة لوزارة الزراعة والوزارات الأخرى التي تنفذ أحياناً مشاريع داعمة للشباب والنساء في القطاع الزراعي مثل وزارة الاقتصاد الوطني والمجلس الأعلى للشباب والرياضة، فإنّ معظم المشاريع التطويرية التي تنفذ في هذا المجال هي ذات تمويل "خارجي" ويتم تنفيذها عبر شراكات ما بين هذه الوزارات والمؤسسات الدولية المانحة ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني المختصة وبالتالي تخضع لرقابة متعددة وخاصة من قبل المؤسسات المانحة.
- الخطط والاستراتيجيات الحكومية وفي مقدمتها "الاستراتيجية القطاعية للزراعة 2021-2023" تتضمن نصوصاً ومواد تؤكد على أهمية تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، ولكن من الواضح أنّه لا توجد آليات خاصة في الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة لتعزيز هذه المبادئ والممارسات في البرامج التي تستهدف دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي، أولاً لندرة هذه البرامج وثانياً بسبب الاعتماد على الآليات والطرق الاعتيادية التي تتبناها هذه الوزارات(مثل وحدات الرقابة المالية والإدارية، وصناديق الشكاوى، مدوّنة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة).
- صحيح أنّ معظم التحديات والصعوبات التي تم تسليط الضوء عليها في هذا التقرير هي تحديات تواجه العاملين في القطاع الزراعي بوجه عام، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً، إلّا أنّه من الواضح أيضاً أنّ النساء يواجهن تحديات وصعوبات إضافية ناتجة عن الثقافة الأبوية والذكورية التي ما زالت سائدة في المجتمع الفلسطيني والتي تعبّر عن ذاتها من خلال محدودية ما تمتلكه النساء من حيازات زراعية لا تتجاوز 7% من مجمل الحيازات الزراعية في الضفة والقطاع.

كما توصل التقرير إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- هناك حاجة ماسّة لزيادة كبيرة وذات مغزى في الموازنات الحكومية المخصصة للقطاع الزراعي بشكل عام سواء ضمن الموازنات العامة أو الخطط القطاعية والاستراتيجية، ولعملية دمج الشباب والنساء في ذلك القطاع بشكل خاص.
- تبني آليات خاصة في الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة لتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة في البرامج التي تستهدف دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي وليس فقط الاعتماد على الآليات والطرق الاعتيادية التي تتبناها هذه الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية (صناديق الشكاوى،وحدات الرقابة المالية والإدارية... إلخ).
- تطوير وتفعيل صناديق وآليات الشكاوى في الوزارات التي تعمل في مجال دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي وإطلاق حملات إعلامية منتظمة لتعريف الشباب والنساء بهذه الآليات وما هي الخطوات التي يجب القيام بها من أجل تقديم شكوى أو تظلّم، مع تحديد مواعيد أو حد زمني أقصى للرد على مثل هذه الشكاوى والتعامل معها.
- الزيادة المحدودة في حجم الموازنات التطويرية والمشاريع ذاتية التمويل التي تنفذها الوزارات المعنية وبشكل خاص وزارة الزراعة وأذرعها كما تم التعبير عنها من خلال فكرة "العناقيد الزراعية" يجب أن تترافق مع تطوير وتعميق تطبيق مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة خاصة في البرامج والمشاريع التي تستهدف فئات مهمشة -كالشباب والنساء- تواجه صعوبات في الوصول إلى المصادر الاقتصادية والتمويلية.
- تنظيم حملات إعلامية، بما في ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، من أجل تشجيع الشباب والنساء على الانخراط في القطاع الزراعي وتقديم الدعم والحوافز للأفكار والمشاريع الزراعية الريادية حتى تمثل قصص نجاح وإلهام للآخرين، وكذلك تشجيعهم على تشكيل التعاونيات والانتساب إليها.

مقدّمة:

يأتي إعداد هذا التقرير الاستقصائي الذي يهدف إلى فحص منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة برامج الشباب والنساء الهادفة لدمجهم في القطاع الزراعي الفلسطيني في عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة، ضمن اهتمام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بتحقيق سياسات عادلة لاسيّما في قطاع إنتاجي هام وحيوي كالقطاع الزراعي، وفي وقت تزداد فيه البيانات والتصريحات الصادرة عن الحكومة الحالية حول "نقلة نوعية" يشهدها الاهتمام الحكومي بذلك القطاع وخاصة بعد الإعلان عن خطة "العناقيد الزراعية" في نيسان 2019، والإعلان في آذار 2021 عن زيادة الإنفاق الحكومي المخصص للزراعة بشكل عام وللمشاريع الزراعية التطويرية بشكل خاص في الموازنة العامة للعام 2021. يتكون التقرير من خمسة أقسام رئيسية، حيث يستعرض "القسم الأول" المنهجيّة التي تمّ اعتمادها في إعداده، فيما يقدم "القسم الثاني" تحليلاً موجزاً لواقع ذلك القطاع ولأبرز التحديات التي يواجهها، ليتم بعدها الانتقال إلى "القسم الثالث" الذي يقدم تحليلاً لبعض الاستراتيجيات والسياسات العامة للحكومة الفلسطينية الحالية الهادفة إلى تنمية القطاع الزراعي ودمج الشباب والنساء فيه. أمّا في "القسم الرابع" فيتم فحص تلك البرامج والسياسات على أرض الواقع بما في ذلك ما تم تخصيصه من موازنات وأموال فعلية من أجل تنفيذها. وبعد تشخيص وتحديد حجم وطبيعة تلك البرامج في ظل التحديات التي تحيط بها، يتم في "القسم الخامس" فحص واقع النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارتها، لينتهي التقرير بتقديم مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات من أجل تطوير تلك البرامج وتفعيل عملية إدماج الشباب والنساء فيها وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي الفلسطيني.

المنهجيّة:

اعتمدت المنهجية التي تم تبنيها في إعداد هذا التقرير الاستقصائي، على مراجعة الدراسات والتقارير والخطط الحكومية ذات العلاقة، وعلى إجراء 15 مقابلة معمقة مع ممثلي وممثلات عشر مؤسسات ذات علاقة بالقطاع الزراعي تشمل الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية، بطريقة أو بأخرى، بدمج الشباب والنساء في ذلك القطاع وهي (وزارة الزراعة، والمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، ووزارة الاقتصاد الوطني، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة)[1]، ومؤسسة نسوية غير حكومية تعمل مع المرأة الريفية (جمعية المرأة العاملة)، ومؤسستيْن شبابيتيْن غير حكوميتيْن ("شارك"، واتحاد الشباب الفلسطيني)، ومؤسستيْن زراعيتيْن غير حكوميتيْن (اتحاد لجان الإغاثة الزراعية، واتحاد لجان العمل الزراعي)، إضافة إلى مؤسسة بحثية (معهد "ماس"). وقد ركزت الأسئلة التي تم توجيهها على فحص الأمور المتعلقة بعملية دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي الفلسطيني والتحديات التي تواجه تلك العملية إضافة إلى تشخيص واقع العمل المؤسسي وبالتحديد القضايا المتصلة بمبادئ وقيم النزاهة والشفافية والمساءلة.

جدول رقم (1)

قائمة بأسماء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تمّت مقابلة ممثلين/ممثلات عنها

الرقم	اسم المؤسسة	عدد الأفراد الذين تمّت مقابلتهم/هن
1	وزارة الزراعة	2
2	المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي	2
3	وزارة الاقتصاد الوطني	2
4	المجلس الأعلى للشباب والرياضة	1
5	اتحاد لجان الإغاثة الزراعية	2
6	اتحاد لجان العمل الزراعي	1
7	جمعية المرأة العاملة للتنمية	1
8	منتدى "شارك" الشبابي	1
9	اتحاد الشباب الفلسطيني	1
10	معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"	2
	المجموع	**15 شخصاً**

1 لقد تعذر وللأسف إجراء مقابلات مع ممثلات عن "وزارة شؤون المرأة" حيث إنّه ورغم الكتاب الرسمي الذي وجهه ائتلاف "أمان" إلى السيدة وزيرة شؤون المرأة، والزيارات المتكررة التي قام بها الفريق البحثي إلى مكتب الوزيرة من أجل فرز ممثلين عن الوزارة للمشاركة في المقابلات، إلّا أنّ مستوى التعاون كان محدوداً ولم يلمس الفريق البحثي رغبة جدية من قبل الوزارة للمشاركة رغم أهمية الموضوع بالنسبة للنساء.

أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني التي تعيق عملية دمج الشباب والنساء في ذلك القطاع:

كمدخل ضروري لا بدّ من التعرف ولو بشكل موجز على واقع قطاع الزراعة الفلسطيني وأبرز التحديات التي يواجهها ذلك القطاع، وكذلك الاستراتيجيات والسياسات العامة للحكومة الفلسطينية الهادفة إلى تنمية هذا القطاع ودمج الشباب والنساء فيه، والواقع الفعلي لعملية أو محاولات الدمج تلك، إذ لا بدّ من تشخيص وتحديد حجم وملامح الظاهرة قيد الدراسة حتى نتمكن من تقييمها وفحصها.

يؤثر القطاع الزراعي في عملية التنمية وله تأثير كبير في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهامة، كما أنّ له تأثيراً على باقي القطاعات الاقتصادية. حيث إنّ قطاع الزراعة يوفر منتجات رئيسية واستراتيجية ذات علاقة بالأمن الغذائي للمواطنين/ات، إضافةً إلى بعض المواد الخام والأولية التي تعتبر مدخلات إنتاج في قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى. وفي فلسطين على وجه التحديد فإنّ له أثراً اقتصادياً مضاعفاً من حيث التأثير الإيجابي في خفض نسبة البطالة ورفع نسب التشغيل وتقليل التكاليف في مدخلات العمليات الإنتاجية للقطاعات الأخرى[2].

تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في العقود الماضية بشكل كبير من 36% في سبعينيّات القرن الماضي، إلى 25% و13% في الثمانينيّات والتسعينيّات على التوالي، لتصل حوالي 8.2% في العام 2000 وإلى 3% فقط في العام 2017. وتنقسم مساهمة هذا القطاع المتدنية في الناتج المحلي الإجمالي بين شقيّن هما النباتي بنسبة (1.5%) والحيواني بنسبة (1.3%). كما أنّه ومع نهاية العام 2017 شكلت الصادرات من القطاع الزراعي الفلسطيني إلى إسرائيل حوالي 64 مليون دولار، فيما كانت الواردات من القطاع الزراعي من إسرائيل إلى الاقتصاد الفلسطيني حوالي 362 مليون دولار، أي بنسبة 6 إلى 1 تقريباً لصالح دولة الاحتلال[3].

وقد قدّرت دراسة جديدة ستصدر قريباً عن معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2019 بـ 6.9% وهي نفس نسبة مساهمة القطاع الزراعي في عملية التشغيل لذات العام، فقد تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في عملية تشغيل القوى العاملة من 10% في عام 1999 إلى 7% من مجمل القوى العاملة الفلسطينية في العام 2019 [4].

من الجدير ذكره في ذات السياق، أنّ مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة تبلغ 6.22 مليون دونم، فيما تبلغ مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة نحو 1.2 مليون دونم فقط أو ما نسبته 20% تقريباً من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة، 90% منها في الضفة الغربية و10% في القطاع[5].

أما من الناحية القانونية، فقد صدر قانون الزراعة الفلسطيني في العام 2003 كما جرى تعديل القانون من خلال قانون معدّل لسنة 2005 وقرار بقانون معدّل لسنة 2016 وقرار بقانون معدّل لسنة 2018. كما جرى إقرار تشريعات خاصة تسهم في تحقيق أهداف قانون الزراعة العام وهي قرار بقانون رقم (12) لسنة 2013م بشأن صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، وقرار بقانون رقم (8) لسنة 2015م بشأن المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي[6].

2 اتحاد لجان العمل الزراعي. أيلول 2019. دراسة حول "السياسات الوطنية في القطاع الزراعي". رام الله. فلسطين. صفحه 12.
3 المصدر نفسه. صفحة 19.
4 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) and Food and Agricultural Organization (FAO). 2021. Baseline Diagnostic Study of Agricultural Finance in Palestine. Page 5.
5 اتحاد لجان العمل الزراعي. مصدر سابق. صفحة 15.
6 المصدر نفسه. صفحة 35.

إنّ هذا التراجع الكبير في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في العقود الماضية يعود إلى مجموعة من الأسباب الموضوعية والذاتية التي تعيق تطور قطاع الزراعة الفلسطيني وتؤثر إلى حد كبير على دمج الشباب والنساء في ذلك القطاع. ويمكن تلخيص أبرز هذه الأسباب والمعيقات على النحو التالي:

■ **استمرار الاحتلال الإسرائيلي وسياساته السلبية:** يمثل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة الذي بدأ في حزيران من عام 1967 التحدي والمعيق الأول والأكبر الذي يحول دون تطور القطاع الزراعي الفلسطيني لأنّه يمس كلّ مقومات هذا القطاع بشكل سلبي وكبير سواء من ناحية الأرض (حيث يسيطر الاحتلال وبشكل كامل على المنطقة المسماة «ج» التي تمثل أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية) أو المياه (حيث يسيطر على حوالي 85% من المياه في الضفة) أو السوق (حيث كما سبق وذكرنا فإنّ هناك احتلالاً أيضاً لجزء كبير من تلك السوق التي يتم إشباعها بالمنتجات الإسرائيلية) أو العوائق التي يضعها الاحتلال وجنوده ومستوطنوه التي تحول دون وصول المزارعين إلى أراضيهم (مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات والمعسكرات والحواجز عليها، وكذلك إعلان بعضها «محميات طبيعية» تمهيداً لمصادرتها، وبناء جدار الفصل العنصري منذ عام 2005 الذي قضم حتى الآن أكثر من 9% من مساحة الضفة الغربية، إلى جانب منع المواطنين في قطاع غزة من الوصول إلى الأراضي الزراعية داخل المنطقة العازلة التي تم تحديدها من قبل الاحتلال على طول الحدود مع القطاع والتي يتراوح عرضها بين 300 متر و1000 متر على طول الحدود. وقد بلغت نسبة الأراضي الزراعية التي يتعذر الوصول إليها أو التي تعطلت إنتاجيتها حوالي 46% من المساحة القابلة للزراعة، أي حوالي 17% من مساحة القطاع)[7].

■ **ضعف الاهتمام الحكومي بالقطاع الزراعي.** تشير التقارير والدراسات التي تمت مراجعتها في هذا الإطار إلى أنّ التحدي الذاتي الأكبر الذي يواجه القطاع الزراعي الفلسطيني هو محدودية النفقات التي يتم تخصيصها لهذا القطاع ضمن الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية. ومما لا شك فيه فإنّ ذلك يترك آثاراً سلبية كبيرة جداً على هذا القطاع وآفاق تطوّره، فمحدودية الإنفاق تؤدي إلى محدودية البرامج والمشاريع الحكومية لاسيّما التطويرية منها.

■ **القضايا المتعلقة بالأسعار وتنظيم السوق والاستيراد.** حيث يتم إغراق السوق الفلسطيني بمنتجات زراعية نباتية وحيوانية بأسعار منافسة للمنتج المحلي لاسيّما في فترات وأوقات نزول المنتج المحلي للسوق.

■ **عدم تفعيل صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية وتفتيت الملكية الزراعية:** ضعف الدور الذي يلعبه «صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية» الذي تم تأسيسه من أجل مساعدة المزارعين والمزارعات على مواجهة الكوارث الطبيعية والسياسية الناجمة عن إجراءات الاحتلال وكذلك عدم توفر التأمينات الزراعية[8]. وقد أشارت ممثلة اتحاد لجان العمل الزراعي التي تمت مقابلتها في سياق إعداد هذا التقرير إلى أنّ «أحد التحديات الأساسية التي يواجهها المزارعون الفلسطينيون تتمثل في أنّ حوالي 90% منهم هم من صغار المزارعين الذين لا تتجاوز حيازتهم الزراعية ما مساحته 1–10 دونم، وبالتالي من الصعب عليهم فتح ملف ضريبي بسبب محدودية إنتاجهم الزراعي السنوي.»

■ **نقص المياه وارتفاع أسعارها وتقلّص مساحة المناطق الزراعية.** أشار بعض من تمت مقابلتهم إلى مشكلة نقص المياه التي يعاني منها المزارعون الفلسطينيون وكذلك ارتفاع أسعار المياه والطاقة الكهربائية ما يزيد من تكاليف الإنتاج ويضعف بالتالي من القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الفلسطينية. ناهيك عن النقص المتزايد في الأراضي الزراعية بسبب التطور العمراني وخاصة في الريف الفلسطيني.

7 «المركز العربي للتطوير الزراعي–أكاد». 2015–2016. «مخرجات اليوم الدراسي: نحو واقع زراعي أكثر صموداً واستدامة». مشروع: نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين–فلسطين.» صفحة 57.
8 اتحاد لجان العمل الزراعي. «خطة تدخل: الضغط باتجاه موازنة عادلة لقطاع الزراعة في فلسطين». رام الله–فلسطين.

■ **نقص الإرشاد الزراعي والاستخدام غير الآمن وغير الفعال للمبيدات الحشرية.** أشار ممثل «جمعية المرأة العاملة من أجل التنمية» إلى مشكلة نقص الإرشاد الزراعي الأمر الذي يؤدي إلى ظهور ممارسات خاطئة مثل الاستخدام غير الآمن وغير الفعال للمبيدات الحشرية الأمر الذي يؤثر على المنتج وتسويقه.

■ **عدم كفاية الجهود الرامية إلى تحديث الزراعة الفلسطينية وإدخال التكنولوجيا عليها.** فقد ذكر العديد ممن تمت مقابلتهم أنّ القطاع الزراعي الفلسطيني ما زال يعاني من ضعف التطور التكنولوجي ومن محدودية استخدام العديد من الأساليب والطرق الحديثة في الزراعة. الأمر الذي يؤثر على مدى جاذبية هذا القطاع وقدرته على استقطاب المواطنين والمواطنات بسبب الجهد الهائل الذي تتطلبه الزراعة التقليدية مقابل عائدات محدودة.

■ **النقص الكبير في التمويل والقروض الزراعية.** وهذه مسألة أشار لها أكثر من ممثل/ة من ممثلي وممثلات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الذين تمت مقابلتهم. ويكفي بهذا الصدد أن نشير إلى ما ذكره مساعد رئيس المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي المهندس رياض الشاهد في سياق توضيحه للأسباب التي أدت لتأسيس هذه المؤسسة الحكومية الوحيدة المختصة بالإقراض الزراعي في عام 2015 وجرى تفعيلها في العام 2019، حيث ذكر أنّ «هناك فعلاً حاجة كبيرة، حيث يُقدّر الطلب على القروض الزراعية بما قيمته 200 مليون دولار سنوياً لكنّ ما يغطى منها لا يتجاوز 15% فقط.»

■ **ضعف العمل التعاوني للجمعيات الزراعية التعاونية.** أشار بعض من تمّت مقابلتهم إلى أنّ التقييدات والتعقيدات المرتبطة بقانون وإجراءات تشكيل الجمعيات التعاونية الزراعية تضعف من عملية الانتساب لهذه الجمعيات وتحد من عددها، ما يؤثر سلباً على العمل الزراعي بسبب الدور الحيوي الهام الذي يمكن لهذه الجمعيات أن تؤديه في التعبير عن مصالح المزارعين وفي توفير أشكال الدعم والمساندة المختلفة لهم.

> باختصار، إضافة إلى التحديات الكبيرة والمتنوعة الناجمة عن وجود الاحتلال الإسرائيلي والتي تمت الإشارة إليها أعلاه، فإنّ القطاع الزراعي الفلسطيني يواجه تحديات ذاتية كثيرة ناتجة إلى حد كبير عن ضعف الاهتمام الحكومي بالقطاع الزراعي والنقص الكبير في الأموال والنفقات التي يتم تخصيصها لتطوير هذا القطاع، إضافة لوجود تحديات وإشكاليات لها علاقة بالتسويق، والإرشاد، والتمويل، إلى جانب ضعف الانتساب للجمعيات الزراعية التعاونية.

قبل الانتقال لمناقشة السياسات والبرامج التي تبنتها الحكومة الفلسطينية الحالية لمواجهة هذه التحديات والصعوبات، لا بدّ من الإشارة إلى أنّه وبالاستناد إلى نتائج التعداد الزراعي الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وإلى دراسة أخرى أعدها معهد «ماس» حول موضوع الحيازات الزراعية، فإنّ نسبة الحيازة الزراعية (ملك أو استئجار أو انتفاع بأيّ وحدة اقتصادية فنية للإنتاج الزراعي النباتي أو الحيواني، ذات إدارة واحدة) حسب جنس الحائز (كلّ شخص طبيعي أو اعتباري يمارس سيطرة إدارية على تشغيل الحيازة الزراعية، ويتخذ قرارات رئيسية فيما يتعلق باستخدام المصادر المتاحة، وتقع على عاتقه مسؤوليات فنية واقتصادية خاصة بالحيازة) تبلغ ما نسبته 93% للذكور مقابل 6.7% فقط للنساء.

الاستراتيجيات والسياسات العامة للحكومة الفلسطينية الهادفة إلى تنمية القطاع الزراعي ودمج الشباب والنساء فيه:

يقدم هذا القسم تحليلاً للتوجهات العامة السياساتية والبرامجية للحكومة الفلسطينية الحالية، برئاسة رئيس الوزراء د. محمد اشتية والتي تشكلت في نيسان 2019، تجاه التحديات القائمة في القطاع الزراعي والتي تمت مناقشتها في الفصل السابق وتجاه مسألة دمج النساء والشباب في ذلك القطاع كما عبرت عنها الاستراتيجية القطاعية للزراعة 2021-2023، وخطة الاستثمار الوطنية 2020-2022.

■ الشباب والنساء في الاستراتيجية القطاعية للزراعة 2021-2023:

حددت وزارة الزراعة الفلسطينية بصفتها قائدة التنمية في القطاع الزراعي، من خلال الاستراتيجية القطاعية للزراعة 2021-2023 [9] الصادرة عن مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني ضمن «الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023»، مجموعة من «المرتكزات الأساسية» التي يجب أخذها بعين الاعتبار أثناء التخطيط الاستراتيجي والتي تعتمد أساساً على التوجهات السياساتية العامة للحكومة الفلسطينية وطبيعة الواقع الاقتصادي والسياسي للقطاع الزراعي. وقد تضمنت هذه المرتكزات الأساسية وكذلك الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بها نصوصاً وإشاراتٍ تتعلق بعملية دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي الفلسطيني على النحو التالي:

لقد أعلنت الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة برئاسة رئيس الوزراء محمد اشتية والتي بدأت عملها بتاريخ 13 نيسان 2019 عن تبنيها نهجاً تنموياً جديداً يقوم على فكرة «العناقيد الاقتصادية». ويرتكز البعد التنموي لهذا النهج على الاستفادة من الميزة التنافسية لكلّ محافظة وتطوير البنى التحتية الملائمة. وتتقاطع مخرجات هذا النهج المنشودة مع استراتيجية الحكومة في الانفكاك التدريجي عن الاحتلال عن طريق تعزيز المنتج الوطني كبديل عن السلع الإسرائيلية. وقد أعلنت الحكومة الفلسطينية كلّاً من محافظات قلقيلية، وطوباس، وجنين، وطولكرم عناقيدَ زراعية، بالإضافة إلى أريحا (عنقوداً زراعياً سياحياً)، وسلفيت (عنقوداً زراعياً صناعياً) وقطاع غزة (عنقوداً زراعياً بحرياً).

ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أنّ بعض خطط تنمية العناقيد الزراعية التي اشتملت عليها الاستراتيجية القطاعية للزراعة مثل خطة تنمية العنقود الزراعي في محافظة قلقيلية (صفحة 69) قد أشارت إلى دعم عملية دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي من خلال:

- «دعم الخريجين الجدد (الشباب) بقروض زراعية».
- «التسويق من خلال دعم الجمعيات التعاونية والمرأة الريفية، وبناء وإنشاء بيوت تعبئة ومنشأة ما بعد الحصاد».

كما تضمّن مرتكز العمل رقم (5) «الخدمات المساندة» (صفحة 68) تأكيداً على أهمية:

- «تفعيل دور المؤسسات الزراعية وبشكل خاص المعنية بصغار المزارعين والمزارعات وتحسين دور المرأة والشباب في الزراعة والتنمية الريفية».

أما في القسم السابع «سياسات القطاع الزراعي والأهداف الاستراتيجية المحدثة» الذي يحدد الأهداف الاستراتيجية والنتائج المنشود تحقيقها والتي تم تحديدها بناء على التعليمات التي وضعها مجلس الوزراء الفلسطيني ونتائج المراجعات النصفية والسنوية والإنجازات ما بين عامي 2017-2019 فقد ورد تحت «الهدف الاستراتيجي الأول» (الصفحات 72-73) «منعة وصمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تحسنت» أنّه يجب العمل على تحقيق خمسة أهداف فرعية من بينها:

- «الشباب الرياديون والنساء والمزارعون والمستثمرون منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة».

كما جاء تحت نفس الهدف وتحت عنوان فرعي «مجالات التدخل ذات الأولوية» ما يلي:

- توفير بيئة مناسبة للإنتاج والتنمية الزراعية للشباب والمزارعين والمزارعات في المناطق «ج» والمنطقة العازلة والقدس عبر التنسيق المستمر مع جميع الأفراد لتوفير خدمات البنية التحتية للمزارعين والمنتجين في المناطق المهمشة وتقديم البرامج والمشاريع الزراعية للفقراء والمهمشين والنساء الرياديات».

---

9 مكتب رئيس الوزراء. الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023. الاستراتيجية القطاعية للزراعة 2021-2023. صفحة 66.
http://palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%84%%84%D9%20%D9%8A%D8%A9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D9%84%D9%20%D8%A7%D9%8A%D8%A9%%8A%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%pdf.2023-202021%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9

وورد أيضاً تحت نفس العنوان الفرعي أنّ من مجالات التدخل ذات الأولوية أيضاً "تمكين المزارعين والمنتجين من الوصول إلى المحاكم المختلفة للحصول على حقوقهم".

كما جاء تحت الهدف الاستراتيجي الخامس "وصول المزارعين إلى خدمات تستجيب لحاجاتهم وتدعم سلاسل القيمة من حيث النوعية والكلفة والوقت." (الصفحات 80-79) أنّ من "مجالات التدخل ذات الأولوية" ما يلي:

- إيجاد آليات تضمن وصول المزارعين الصغار والنساء والشباب للتمويل المناسب لتطوير مزارعهم الحالية وإقامة أعمال زراعية ريادية.

- تمكين الشباب والنساء والمزارعين الرياديين من الوصول إلى خدمات نوعية في مجال تطوير الأعمال الزراعية وتكثيف الجهود لدعم الريادية في القطاع الزراعي.

- إبراز دور المرأة في العمل الزراعي ومساهمتها في الناتج القومي وتمكينها من تعزيز مواردها ودخلها الناتج من العمل الزراعي.

وأخيراً، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ إحدى النتائج المرجوة تحت الهدف الاستراتيجي الأول (منعة وصمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تحسنت) وهي نتيجة رقم 4 (صفحة 84) قد نصت على ما يلي:

- "الشباب الرياديون والنساء والمزارعون والمستثمرون منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة" ومن المؤشرات الخاصة بهذه النتيجة:
  - نسبة الشباب الرياديين والرياديات المنخرطين في نشاطات زراعية قد زادت بـ 15%.
  - نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي قد زادت (لا تتضمن الاستراتيجية مؤشراً رقمياً أو نسبة مئوية محددة بهذا الخصوص).
  - نسبة النساء المنخرطات في مشاريع زراعية قد زادت (لا تتضمن الاستراتيجية مؤشراً رقمياً أو نسبة مئوية محددة بهذا الخصوص).

■ **دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي وفقاً لخطة الاستثمار الوطنية 2022-2020:**

لقد تضمنت "خطة الاستثمار الوطنية 2022-2020" في أحد أقسامها "قسم المنهجيات الإقليمية والمسؤولية المشتركة" إشارات حول أهمية جذب الشباب والنساء إلى العمل الزراعي:

"تعزيز الزراعة البيئية كممارسة زراعية مستدامة قادرة أيضاً على جذب الشباب والنساء والرجال من خلال الفرص الاقتصادية المتجددة في الزراعة".

بالإضافة الى ذلك فإنّ خطة الاستثمار الوطنية قد نصت تحت عنوان "التنمية المستدامة والشاملة لسلاسل القيمة الغذائية الزراعية" على أهمية العمل على تعزيز القدرة التنافسية لسلاسل القيمة الغذائية الزراعية والقدرة على الصمود:

- "مع تحقيق نمو اقتصادي أقوى ومستدام للاقتصاد الوطني، يترجم إلى فرص دخل في الزراعة كافية لجذب المزيد من الفلسطينيين، لا سيما الشباب والنساء"[10].

يمكن الاستنتاج مما سبق أنّ الحكومة الفلسطينية الحالية ومن خلال خطتها الوطنية للتنمية واستراتيجيتها القطاعية الزراعية قد أعطت اهتماماً كبيراً نسبياً، على الأقل على المستوى السياساتي والتوجهات الاستراتيجية (كتبنيها نهجاً تنموياً جديداً يقوم على فكرة "العناقيد الزراعية")، لتنمية القطاع الزراعي ولتحسين عملية دمج النساء والشباب في هذا القطاع. ولكن، يبقى المحكّ الحقيقي بالطبع هو مدى ترجمة الحكومة ومؤسساتها المختلفة لهذه التوجهات والسياسات العامة على أرض الواقع وحجم الإنفاق المخصص في الموازنات العامة لتنمية القطاع الزراعي وهذا ما يناقشه القسم التالي.

10 مكتب رئيس الوزراء. الاستراتيجية القطاعية للزراعة. مصدر سابق. صفحة 78.

الواقع الفعلي للسياسات والبرامج الهادفة لدمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي:

لعلّ من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم الواقع الفعلي للسياسات والبرامج الهادفة لدمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي التي تمت مناقشتها في القسم السابق هو التعرف على حجم الإنفاق الذي خصصته الاستراتيجية القطاعية والموازنة العامة للعام الحالي 2021 للقطاع الزراعي وبشكل خاص ما تم تخصيصه للبرامج المتعلقة بتنفيذ العناقيد وبشكل محدد النشاطات المتعلقة بدمج الشباب والنساء في البرامج الزراعية المتنوعة، ولتعزيز عملية دمج الشباب والنساء في هذا القطاع، والتعرف على طبيعة وحجم البرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها في هذا السياق، وكذلك معرفة آراء ممثلي بعض المؤسسات التي تمثل الشباب والنساء والتي تنشط في القطاع الزراعي بتلك الموازنات والبرامج.

أ. حجم الإنفاق المخصص من «الموازنة العامة لعام 2021 » **لقطاع الزراعة:**

لقد بلغ الإنفاق العام في الموازنة العامة لعام 2021، والتي جرى إقرارها في 29 آذار 2021: 5,589 مليون دولار، كما بلغت الإيرادات والمنح 4,536 مليون دولار، أما العجز فقد بلغ 1,052 مليون دولار[11]. وقد أكدت الحكومة الفلسطينية سعيها لسد هذه الفجوة أو العجز الذي يبلغ حوالي مليار دولار عبر إصلاحات هيكلية ومالية. وقد أشار رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية إلى أنّ «إقرار موازنة هذا العام يأتي بعد انقطاع دام عامين عن اعتماد موازنة عادية، بسبب جائحة «كورونا». وأكد اشتية أنّ موازنة عام 2021 «تعتبر نقلة نوعية في دعم القطاعات الإنتاجية التي كانت سابقاً تعتمد على دعم المانحين، ويأتي في مقدمتها القطاع الزراعي، الذي احتل المرتبة الثانية، ضمن الموازنة التطويرية لعام 2021، أي بزيادة قدرها 37% عن الموازنة التطويرية لوزارة الزراعة لعام 2020، وبزيادة قدرها 161% عن الموازنة التطويرية لوزارة الزراعة لعام 2019، وجاءت هذه الزيادة استجابة لخطة وأجندة السياسات الوطنية وخطة التنمية للحكومة الثامنة عشرة»[12].

ووفقاً لوزارة المالية الفلسطينية فإنّ «حجم الإنفاق المخصص من الموازنة العامة لقطاع الزراعة، قد ازداد في الموازنة العامة لعام 2021 بنحو 115%»[13].

ومن الجدير ذكره، أنّ الإنفاق المخصص من الموازنة العامة لقطاع الزراعة لعام 2021 يتوزع على النحو التالي:
- 35% (22.9 مليون دولار) من إجمالي موازنة القطاع تم تخصيصها من أجل تغطية تعويضات العاملين في قطاع الزراعة.
- 8.2% (5.3 مليون دولار) للنفقات التشغيلية.
- 56% (36.7 مليون دولار) تم تخصيصها كموازنة تطويرية لينفق معظمها على دعم مشاريع العناقيد الزراعية.

هذه البيانات والتصريحات الرسمية عن الزيادات في الإنفاق المخصص من الموازنة العامة لقطاع الزراعة هي في الحقيقة مبالغ بها ولا تمثل «نقلة نوعية» في دعم قطاع إنتاجي هام مثل القطاع الزراعي بل تمثل «زيادة نسبية كمية محدودة جداً» حيث لا يتجاوز المبلغ الفعلي للإنفاق المخصص من الموازنة العامة لقطاع الزراعة 65.6 مليون دولار فقط وهو ما يشكل أقل بقليل من 1.2% من الموازنة العامة لعام 2021 (5589/65.5 الإنفاق العام=0.0117). لكن من ناحية توزيع هذا الإنفاق الكلي على القطاع الزراعي ما بين نفقات تشغيلية وتطويرية وتعويضية فهناك فعلاً تحسن، حيث لم يسبق أن تم تخصيص أكثر من نصف موازنة القطاع الزراعي (56%) للنفقات التطويرية ومما يؤكد كافة هذه الاستخلاصات هو مقارنة الإنفاق المخصص من الموازنة العامة لقطاع الزراعة لهذا العام مع أعوام سابقة.

11 وزارة المالية: «الإدارة العامة للموازنة العامة، ملخص موازنة 2021». موازنة عام 2021 .pdf

12 العربي الجديد. «الحكومة الفلسطينية تقر موازنة عام 2021 بعجز مليار دولار». 29 آذار 2021. https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%B1-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2021-%D8%A8%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1

13 وزارة المالية: الإدارة العامة للموازنة العامة. مصدر سابق.

ب. حجم الإنفاق المخصص في الاستراتيجية القطاعية للزراعة 2021-2023 لدعم عملية دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي:

بقي أن نشير إلى المبالغ المالية التي تم تخصيصها في «الاستراتيجية القطاعية للزراعة 2021–2023» من أجل تعزيز عملية دمج ومشاركة الشباب والنساء في القطاع الزراعي الفلسطيني. فتحت عنوان «النتائج» المتعلقة بتنفيذ «الهدف الاستراتيجي الأول» والمتمثل في «منعة وصمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تحسنت» تم ذكر «الشباب الرياديون والنساء والمزارعون والمستثمرون منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة» وتحديد المبالغ التي سيتم إنفاقها لتحقيق هذه النتيجة على النحو التالي[14]:

جدول رقم (2)

تكملة الموازنة السنوية لوزارة الزراعة الفلسطينية. البرنامج الثاني (تحسين الخدمات الزراعية والمنعة) (بالألف دولار)

الهدف الاستراتيجي	النتائج	2021	2022	2023	المجموع
الهدف الأول: منعة وصمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تحسنت	الشباب الرياديون والنساء والمزارعون والمستثمرون منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة	300	500	500	1300

كما يبين جدول رقم (2) أعلاه فقد تم تخصيص 300 ألف دولار من أجل دعم الشباب الرياديين والنساء وفئات أخرى خلال العام 2021. أما المبلغ المحدد للوصول لهذه النتيجة خلال عامي 2022 و2023 فقد بلغ نصف مليون دولار لعام 2022، ونصف مليون دولار آخر لعام 2023. ومن الجدير ذكره في هذا السياق أنّ تحديد هذه المبالغ لا يعني بالضرورة التزام وزارة المالية بتحويلها للجهات المختصة.

صحيح أنّ هناك زيادة عن السابق وخاصة فيما يتعلق بالموازنة التطويرية ولكن ما زالت الأموال الإجمالية المخصصة لقطاع الزراعة في الموازنة العامة قليلة جداً ولا تتجاوز 1.2% (أقل من 66 مليون دولار من أصل حوالي 5.5 مليار دولار) وهذا لا ينسجم مع حجم هذا القطاع وأهميته السياسية (مقاومة الاحتلال والاستيطان وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والوطني) ولا التشغيلية (مدخل مهم لتقليص معدلات البطالة المرتفعة جداً خاصة لدى الشباب والنساء) والغذائية (تحقيق الأمن الغذائي) والاقتصادية (قطاع إنتاجي مهم وله تأثير مباشر على القطاعات الأخرى مثل القطاع الصناعي والتجاري)... إلخ. وهذا ما ينعكس سلباً على حجم البرامج والمشاريع الهادفة لدمج الشباب في القطاع الزراعي.

ت. البرامج والمشاريع التي تستهدف دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي:

إنّ محدودية الإنفاق المخصص للقطاع الزراعي أكده معظم ممثلي المؤسسات العاملة في مجال القطاع الزراعي حيث إنّ معظم المشاريع التطويرية المنفذة من قبل المؤسسات الحكومية وفي مقدمتها وزارة الزراعة يتم تمويلها من جهات غير حكومية أو دولية. فمثلاً، تطرقت مديرة دائرة النوع الاجتماعي في وزارة الزراعة ختام حمايل خلال المقابلة التي أجريت معها لبعض المشاريع التي تنفذها الوزارة مع شركاء ومؤسسات دولية وغير حكومية فلسطينية.

ذات الشيء ينطبق على الوزارات الأخرى ذات العلاقة حيث يتم تمويل مشاريعها التطويرية المحدودة من مؤسسات دولية مانحة ويتم تنفيذها في إطار شراكات مع هذه المؤسسات وأحياناً بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية وخاصة تلك العاملة في القطاع الزراعي. فمثلا ذكر مدير عام الشؤون الشبابية في المجلس الأعلى للشباب والرياضة أنّ «المجلس قد قام بتنفيذ مشروع استهدف الشباب مع مؤسسة تدعى «وافا»، حيث كانت معظم المشاريع الصغيرة التي تم تمويلها مشاريع زراعية وذلك بدعم من بنك التنمية الإسلامي، فتم تخصيص مبلغ يتراوح ما بين 8–11 آلاف دولار لكلّ مشروع». أمّا بخصوص التعاون ما بين المجلس ووزارة الزراعة في تنفيذ بعض المشاريع فقد ذكر مدير عام الشؤون الشبابية أنّه «ليس لدينا برامج محددة نعمل عليها مع وزارة الزراعة في مجال تشغيل أو دمج الشباب، ولكنّنا تعاونّا مع تلك الوزارة في المخيمات الصيفية، كذلك قمنا بالعمل مع الشباب لزراعة شتلة زيتون عن كلّ شهيد في فلسطين وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة».

14 مكتب رئيس الوزراء. الخطة الوطنية للتنمية 2021–2023. الاستراتيجية القطاعية للزراعة 2021–2023. صفحة 95.

وفي ذات السياق، ذكر ممثلو وزارة الاقتصاد الوطني الذين تمت مقابلتهم أمثلة مشابهة لبعض المشاريع التي استهدفت النساء والتي يتم تمويلها من قبل مؤسسات دولية مثل بعض المشاريع التي تم تمويلها من UN Women ومن مؤسسات كندية. حيث، وكما ذكرت رئيسة وحدة النوع الاجتماعي في وزارة الاقتصاد الوطني عبير عمران، فقد «قام الكنديون بدعم أربعة مشاريع منها مشروع يخص القطاع الزراعي ويشمل الإنتاج النباتي والحيواني، وقد قمنا في إطار هذه المشاريع بتشكيل «حاضنات أعمال» بحيث تضم كلّ حاضنة مجموعة من النساء اللواتي يعملن على مشروع مشترك يتم دعمه من أجل ضمان استدامته، فمثلاً تم إنشاء 4 حاضنات في مدينة الخليل». ومن الجدير ذكره أيضاً أنّ وزارة الاقتصاد الوطني تقوم من خلال وحدة النوع الاجتماعي بتنظيم ورش توعوية حول الخدمات التي تقدّمها الوزارة والتي توفر معلومات هامة للنساء من صاحبات المشاريع الصغيرة بما في ذلك المشاريع الزراعية مثل توضيح أهمية أن يقمن بتسجيل أنفسهن في «السجل التجاري» وكذلك الأمور المتعلقة بالضرائب. فقد ذكرت رئيسة وحدة النوع الاجتماعي «أنّ تسجيل النساء في السجل التجاري يخلق لدى الوزارة قاعدة بيانات تشمل النساء اللواتي يدرن مشاريع صغيرة ما يسهل عملية الوصول لهن وتوفير الدعم لهن وكذلك ربطهن مع مؤسسات داعمة أو مانحة، كما نقوم الآن بالعمل على تصميم منصة للتسويق الإلكتروني للنساء دون أيّة تكلفة تترتب عليهن. يضاف لذلك الإرشادات المختلفة التي يتم تقديمها للنساء مثل تلك المتعلقة بالحصول على قروض بضمان الذهب الذي تمتلكه النساء».

أما المؤسسة الحكومية الوحيدة المتخصصة بتوفير قروض من أجل دعم المشاريع الزراعية لاسيّما تلك المشاريع التي يمتلكها نساء وشباب فهي المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي.

ث. المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي:

أُنشئت بموجب قرار بقانون رقم (8) لعام 2015 وهي تتبع مجلس الوزراء وتعتبر «أحد أذرع وزارة الزراعة» كما ذكر مساعد رئيس المؤسسة الذي تمت مقابلته. وتهدف المؤسسة إلى «منح القروض بجميع أشكالها وأنواعها وآجالها للمزارعين والشركات العاملة في القطاع الزراعي ضمن الإطار العام لخطط التنمية في فلسطين، ويشترط فيمن يُمنَح قرضاً من المؤسسة أن يكون مؤمّناً لدى صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية حال بدء العمل بالتأمينات الزراعية» كما وتهدف إلى «تشجيع المزارعين العاملين في القطاع الزراعي على إقامة المشاريع الزراعية ومشاريع تصنيع المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي والتسويق الزراعي» و«تقديم المشورة الفنية للمشاريع الزراعية التي تمولها المؤسسة» (المادة 4 من «قانون» المؤسسة). كما تنص المادة (5) على أنّ «مجلس إدارة المؤسسة» يشكّل «بقرار من مجلس الوزراء برئاسة وزير الزراعة من ثلاثة عشر عضواً بما فيهم الرئيس: خمسة منهم يمثلون المؤسسات الحكومية، وثلاثة أعضاء من مؤسسات زراعية أو مالية غير حكومية، وثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص، وعضو عن المؤسسات الدولية»[15].

إنّ قرار إنشاء مؤسسة فلسطينية رسمية لتقديم قروض للمشاريع الزراعية بما في ذلك المشاريع التي يقوم بها شباب ونساء يمثل خطوة هامة وفي الاتجاه المطلوب. فالمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، وفقاً لمساعد رئيس المؤسسة المهندس رياض الشاهد الذي تمت مقابلته في سياق إعداد هذه الورقة، هي «المؤسسة الحكومية الرسمية الوحيدة» التي تقوم بتقديم قروض لإقامة مشاريع زراعية. كما أنّ المؤسسة تقوم باستهداف الشباب لاسيّما الخريجين منهم والنساء ضمن فئات مستهدفة أخرى.

ويفيد مدير عام التخطيط والتعاون والاستثمار في المؤسسة مراد البرغوثي أنّه ورغم أنّ المؤسسة قد تأسست في عام 2015 إلّا أنّ عملية تفعيلها قد تمت «في بداية عام 2019» وقد قامت المؤسسة بتنفيذ مشروعين اثنين فقط منذ تفعيلها: «المشروع الأول كان مشروعا «تجريبيا» أو استكشافيا Pilot وكان الهدف منه اختبار الترتيبات وإجراءات العمل والسياسات التي تم إعدادها وإقرارها وقد استهدف فئتين فقط هما فئة الشباب حتى عمر 32 عاماً والنساء بغض النظر عن أعمارهن. حيث تم تقديم قروض صغيرة قيمة كلٍّ منها 5000 دولار لمدة 18 شهراً بفوائد منخفضة مع إعطاء فترة سماح مدتها 3 شهور. أما المشروع الثاني والذي ينفذ الآن فقد جاء في إطار دعم مشروع العناقيد الزراعية حيث تم تمويل مشاريع بقيمة 70 ألف شيكل للمشروع كحد أعلى وذلك لمدة 50 شهراً مقابل مبلغ مقطوع قيمته 4000 شيكل مثلاً».

15 المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي: القانون والنظام. 2018. رام الله، فلسطين. صفحات 5-7.

وفي ذات السياق، فقد أوضح مساعد رئيس المؤسسة المهندس رياض الشاهد أنّ «عدد الشباب والنساء الذين استفادوا من المشروع الأول وصل إلى 17 شخصاً منهم 12 امرأة و5 شباب» أما بخصوص الضمانات أو المتطلبات التي تطلبها المؤسسة من أجل استرداد وضمان القروض فقد ذكر أنّ المؤسسة «تضمن القروض والتسديد من خلال كمبيالات وشيكات».

وأخيراً فقد عبّر الشاهد عن أمله بأن «يكون هناك تمويل أكثر لمشاريعنا الإقراضية، لأنّ هناك حاجة ماسة حيث يقدّر الطلب على القروض الزراعية بـ 200 مليون دولار سنوياً وما يُغطى منها لا يتجاوز 15% فقط، منها 2% فقط تقدمه البنوك، في حين تقدم مؤسسات مثل «فاتن» و«أصالة» 12%، ولكنّ القروض التي تقدمها مؤسسات كهذه عادة ما تكون ذات فوائد مرتفعة قد تصل أحياناً إلى 15–20 %، وبالطبع فإنّ المزارع البسيط لا يستطيع تحمل فائدة عالية كهذه ولا يستطيع تلبية الشروط والتعقيدات الكثيرة التي تضعها البنوك، فجاءت المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي لحلّ وتجاوز مثل هذه التعقيدات».

نستطيع الاستنتاج مما سبق أنّه ورغم الأهمية الكبيرة لتأسيس مؤسسة حكومية مختصة بتوفير القروض الزراعية للمزارعين بما في ذلك الشباب والنساء منهم، إلّا أنّ حجم التمويل الذي تم تخصيصه للمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي ما زال محدوداً جداً ولا يلبي الحد الأدنى من الطلب المرتفع على مثل هذه القروض حيث لم تتجاوز المشاريع التي خصصتها المؤسسة لدمج ودعم الشباب والنساء العاملين في القطاع الزراعي مشروعاً واحدا ولم يتعدَّ عدد المستفيدين من هذا المشروع 17 شخصاً (حوالي 12 امرأة و5 شباب) كما أنّ التأخير في تفعيل المؤسسة لمدة 4 سنوات (من عام 2015 إلى 2019) لا يعكس اهتماماً رسمياً كافياً بعملية الدمج هذه رغم كلّ ما يذكر من تصريحات وما يصدر من بيانات حول أهمية وأبعاد ذلك.

ج. آراء ممثلي المؤسسات غير الحكومية في البرامج والمشاريع الحكومية التي تستهدف دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي:

من أجل إعطاء صورة متوازنة حول السياسات العامة للحكومة والسلطة الفلسطينية تجاه تنمية القطاع الزراعي بشكل عام ودمج الشباب والنساء في ذلك القطاع بشكل خاص، وحول ما يتم تخصيصه من موازنات مالية وما يتم القيام به فعلياً بهذا الخصوص فقد تم سؤال ممثلي وممثلات المؤسسات الناشطة في هذا القطاع حول كلّ ذلك.

لقد أشار بعض ممثلي المؤسسات غير الحكومية الذين تمت مقابلتهم إلى أنّه لوحظ «وجود تحسن في عمل وزارة الزراعة في الفترة الأخيرة، فهناك تحسن في التخطيط المشترك وفي تحديد الأولويات الوطنية وفي الشراكة، كون الوزير الحالي متحمساً لموضوع الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية ونظرته إزاءها إيجابية، لكنّ هناك ضعفاً استراتيجياً وإشكاليات في نظرة الحكومة والسلطة الفلسطينية للقطاع الزراعي، ناهيك عن مشكلة عدم توفر التأمينات الزراعية وضعف الاهتمام الحقيقي بالشباب والنساء، إضافة إلى عدم وجود تكامل تعاوني ما بين وزارة الزراعة والوزارات الأخرى». وحسب رأي ممثلة اتحاد لجان العمل الزراعي «فإنّ هناك إدراكاً لدى وزارة الزراعة حول أهمية دمج الشباب في القطاع الزراعي وهناك شراكة بيننا وبين الوزارة وتمت مناقشة فكرة تخصيص قرى كاملة للشباب لكي يزرعوا ويعيشوا فيها لكنّ هذا التوجه غير مترجم بشكل فعلي وجدي ومادي في المشاريع الحالية، صحيح أنّ وزارة الزراعة تحاول لكنّ الجهود ما زالت محدودة».

رغم هذا التحسن النسبي في أداء وزارة الزراعة إلّا أنّ كافة ممثلي وممثلات المؤسسات غير الحكومية العاملة في القطاع الزراعي الذين تمت مقابلتهم في سياق إعداد هذا التقرير أجمعوا على أنّ البرامج والمشاريع التي تمولها الحكومة الفلسطينية والهادفة إلى دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي «محدودة» و«نادرة» و«تأثيرها لا يكاد يُلمس على أرض الواقع». فعلى حد تعبير المدير التنفيذي لمنتدى «شارك» الشبابي «إذا كانت هناك مشاريع لدمج الشباب في القطاع الزراعي، فهي قليلة وموسمية وطرق الإعلان عنها غير ناجحة». كما أنّ نسبة عالية من موازنة وزارة الزراعة يتم تخصيصها للنفقات التشغيلية وليس التطويرية. ممثل جميعة المرأة العاملة أكد أيضاً وجود «نقص كبير في المشاريع التي تستهدف النساء والشباب، وأنّ بعض المشاريع تتعامل مع من يشغّل النساء أو مع أزواجهن ولكن ليس معهن بشكل مباشر، كذلك فإنّ دعم المؤسسات التي تستهدف النساء المزارعات قليل وضئيل جداً. القطاع الزراعي هو من القطاعات المهمة التي يمكن أن تساهم في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً».

أما ممثل اتحاد الشباب الفلسطيني الذي تطرق لواقع تراجع القطاع الزراعي وإلى التقصير الكبير في دعم هذا القطاع الحيوي فقد أشار لبعض المبادرات والإبداعات الشبابية ليدلل على وجود آفاق كبيرة لعملية دمج الشباب في القطاع الزراعي «هناك آفاق وإبداعات لدى الشباب ومنتجات زراعية جديدة مثل الأناناس، والأفوكادو، والأعشاب الطبية، والزراعة العضوية. فعلى سبيل المثال قامت مجموعة «عشاق الأرض» في قرية بورين في محافظة نابلس بعمل مشروع زراعي ناجح. إضافة إلى أنّه يجب إدخال التكنولوجيا على العمل الزراعي مثل نظام الري باستخدام الكمبيوتر لأنّ ذلك سوف يسهم في جذب الشباب لذلك العمل».

بعض المبحوثين أشاروا إلى مسألة تؤثر سلباً على دمج الشباب بالقطاع الزراعي وتتمثل في عزوف الشباب وابتعادهم عن الأرض والعمل الزراعي حيث إنّ غالبية كبيرة ممن يعملون بالزراعة حالياً هم من كبار السن فالشباب يرفضون العمل الزراعي لأسباب عديدة أهمها عدم الجدوى الاقتصادية. ومن هنا تبرز الحاجة لإدخال التكنولوجيا في الري والزراعة والتركيز على الزراعة البيئية وغيرها كمداخل لتشجيع الشباب على الانخراط في القطاع الزراعي.

ممثل اتحاد الشباب الفلسطيني شدد على أهمية برامج دمج النساء في العمل الزراعي من أجل تقليص عدد النساء اللواتي يعملن في المستوطنات الإسرائيلية «لا توجد إحصائيات رسمية دقيقة حول عدد النساء الفلسطينيات اللواتي يعملن في المستوطنات لأنّ بعض النساء لا يخبرن حتى أولادهن أو جيرانهن أين يعملن، لكنّ الحديث يدور على الأقل عن 15–20 ألف امرأة يعملن في المستوطنات. إحدى النساء قالت لي: أنا لدي 4 بنات وأنا جاهزة لأبيع دمي مقابل عدم إخراج أيٍّ منهن من الجامعة أو المدرسة، ساعدوني في إقامة بيت بلاستيكي أو مشروع ولو كان محدوداً وأنا جاهزة لترك العمل في المستوطنة فوراً. امرأة أخرى قالت: أنا أتقاضى 90 شيكلاً باليوم من العمل في المستوطنة واذا توفر لي مشروع بدخل 40 شيكلاً في اليوم سوف أترك العمل في المستوطنة. فالكثير من هؤلاء النساء يتعرضن للاستغلال والتحرش الجنسي والتجنيد السياسي».

واقع النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة برامج دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي:

قبل التطرق إلى واقع النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة برامج دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الخطط والأنظمة المعمول بها في هذا القطاع قد أشارت -ولو بنوع من العمومية وفي سياقات مختلفة- للقضايا المتعلقة بمبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة. فمثلاً، وردت العديد من النصوص في «الاستراتيجية القطاعية للزراعة 2021-2023» التي تشير بطريقة أو بأخرى لمبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة سواء في سياق تطبيق الخطة أو في التعامل مع الشركاء العاملين في مجال تطوير القطاع الزراعي. فقد أشار المرتكز رقم 6 الذي يحمل عنوان «المأسسة والإدارة» إلى ضرورة «تمكين الشراكة بين وزارة الزراعة والشركاء لتطوير القطاع الزراعي من خلال الحوار وتبادل المعرفة وتبني الشفافية في مجمل العمل والاستعداد للمساءلة من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة وخاصة ممثلي المزارعين وممثلي الحركات والمجموعات المطلبية».

كما أشار المرتكز الخامس «الخدمات المساندة» إلى أهمية «تفعيل دور المؤسسات الزراعية وبشكل خاص المعنية بصغار المزارعين والمزارعات، وتحسين دور المرأة والشباب في الزراعة والتنمية الريفية» وقد أشارت الاستراتيجية في إطار هذا المرتكز إلى «أنّ التزام جميع الشركاء بأسس التشارك والحكم السليم والشفافية يستدعي أن يتم تعزيز العمل مع المؤسسات التي تجمع صغار المزارعين والمنتجين والمجموعات والتعاونيات النسوية والاتحادات والمجالس من أجل تعزيز قدراتها وعلاقتها ودورها في التنمية المستدامة وتحويلها من أطر وجمعيات ومجالس تتلقى منحاً ومساعدات إلى أطر تجمع المزارعين والنساء وتمثلهم أمام المؤسسات الرسمية». كما جاء تحت الهدف الاستراتيجي السادس «لدى القطاع الزراعي بيئة قانونية كفؤة وفعّالة» (ركيزة «المأسسة والإدارة») ما يلي: «يعتمد النهوض بالقطاع الزراعي بشكل رئيسي على قوانين وتعليمات قوية وكفؤة وفاعلة وقادرة على تحقيق تنمية زراعية تضمن مصالح أطراف السوق (المنتجين والمستهلكين). كما يستلزم تنفيذ القوانين والتعليمات بحزم وشفافية». ومن بين الطرق التي تحددها الخطة لتحقيق هذا الهدف «التشريعات الزراعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة ومطبقة بحزم وشفافية»[16].

صحيح أنّ «قانون» و«نظام» المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي لا يتضمّنان إشارات مباشرة لمبادئ وإجراءات النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل المؤسسة، إلّا أنّ «نظام» المؤسسة الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ 2018/9/24 يشير تحت المادة (4) إلى آليات الرقابة التي تخضع لها المؤسسة: «تكون أعمال التمويل والإقراض» التي تقوم بها المؤسسة خاضعة للجهات الرقابية المتمثلة في الآتي:

أ. ديوان الرقابة المالية والإدارية.
ب. مدقق الحسابات الخارجي.
ج. دائرة الرقابة الداخلية في المؤسسة»[17].

وبقي أن نشير في هذا الإطار إلى «مدوّنة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة» التي أصدرها مجلس الوزراء الفلسطيني في العام 2012. وقد تم إعداد هذه المدوّنة بشراكة بين ديوان الموظفين العام وعدد من المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، وقد سعت هذه المدوّنة إلى تحديد معايير السلوك والأخلاق المرغوبة والمتوقعة من قبل الدوائر الحكومية وموظفي القطاع العام بما يشمل أولئك العاملين في المؤسسات الحكومية التي تعنى بالقطاع الزراعي، ووضع السلوك المهني في إطار محدد، بدلاً من تركه للاجتهاد الشخصي لكلّ موظف أو إدارة. وتهدف المدوّنة إلى تعريف الموظفين بالسلوك المرغوب فيه والمتوقع من الدوائر الحكومية والموظف في القطاع العام. وتعتمد هذه المدوّنة على خمسة مبادئ هي احترام القانون، والحيادية، والنزاهة، والاجتهاد، والاقتصاد والفعالية[18].

بناء على نتائج المقابلات التي تم إجراؤها وكذلك بعض الوثائق التي تمت مراجعتها، نستعرض فيما يلي واقع النزاهة والشفافية الفعلي كما هو ممارس أو مطبّق في إدارة برامج دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي في عدد من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة وهي: وزارة الزراعة، والمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، ووزارة الاقتصاد الوطني والمجلس الأعلى للشباب والرياضة.

16 مكتب رئيس الوزراء. الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023. الاستراتيجية القطاعية للزراعة 2021-2023. صفحة 68 و80 على التوالي.
17 المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي: القانون والنظام. 2018. رام الله، فلسطين. صفحة 19.
18 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2019. «النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد». الطبعة الخامسة. رام الله. فلسطين.

أ.وزارة الزراعة

تم تأسيس «وحدة الرقابة الداخلية» في وزارة الزراعة منذ استلام السلطة الفلسطينية لخدمات وزارة الزراعة عام 1994، حيث تعتبر من أهم الوحدات المساندة لعمل وزير الزراعة وتتبع له مباشرة. وتتمثل مهمتها في متابعة وتقييم وتصويب الأداء وتحقيق فعالية وكفاءة الأداء الإداري والمالي في الوزارة والتأكد من سلامة إجراءات العمل والاستخدام الأمثل للموارد للمتاحة وفق الخطط والأهداف الموضوعة. وتتكون الوحدة من دائرتيْن: دائرة الرقابة الإدارية والتي تتركز مهمتها في التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات الإدارية ووضعها موضع التنفيذ في الوقت المناسب والشكل الأمثل، ودائرة الرقابة المالية التي تتضمّن قسميْن (قسم تدقيق النفقات الجارية والرأسمالية، وقسم التدقيق على العطاءات والمشاريع والموجودات الثابتة)[19].

في مقابلة أجراها الباحث مع مديرة الرقابة في وزارة الزراعة لفحص مدى التزام الوزارة بمعايير النزاهة والشفافية والمساءلة وبالتحديد في إدارة البرامج والمشاريع الهادفة إلى دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي ذكرت المديرة أنّ «أغلب المشاريع التي تنفذها الوزارة تكون ممولة من جهات خارجية حيث تقوم دائرة إعداد المشاريع بدراسة المشروع والتأكد من أنّه ينسجم مع أهداف الوزارة واستراتيجياتها. في السابق كانت المؤسسات غير الحكومية تعمل وحدها لكن الآن هناك تعاون وإشراف وضبط أكثر من قبل الوزارة، حيث نساهم في اختيار المناطق والفئات المستهدفة ضمن معايير معينة». إنّ حقيقة أنّ غالبية المشاريع التطويرية لاسيّما تلك التي تستهدف دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي التي تنفذها وزارة الزراعة تكون ممولة خارجياً ويتم تنفيذها بالشراكة مع مؤسسات دولية ومع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني يجعل تلك المشاريع تخضع لرقابة من قبل الجهة الممولة وكذلك الجهات التي تعمل على تنفيذها، حيث يتم تشكيل «لجنة توجيهية» للمشروع ووضع معايير لاختيار الفئات المستهدفة ووضع آليات متفق عليها للتنفيذ، هذا إضافة إلى ما يتم إجراؤه من دراسات تقييمية لتلك المشاريع من قبل تلك الجهات وبالتعاون مع الوزارة. الأمر الذي ينسجم مع ما تم ذكره سابقاً حول محدودية المشاريع التطويرية التي تنفذها الوزارة بتمويل ذاتي. وهو ما أكدته أيضاً مديرة «دائرة النوع الاجتماعي» في الوزارة خلال المقابلة التي أجريت معها. فقد أشارت إلى «أنّ المشاريع الهادفة إلى دمج النساء في القطاع الزراعي تتم بالتعاون مع مؤسسات غير حكومية مثل مشروع «الطابو» الذي يهدف إلى تثبيت ملكية النساء كأحد المالكين الفعليين لاسيّما أنّ نسبة قليلة منهن تحصل على حقها في الميراث، حيث نعمل على توعية النساء للمطالبة بحقهن في الميراث ومساعدتهن في اتّباع إجراءات تسجيل الأراضي، خاصة أنّ نظام التسجيل يختلف تبعاً لتصنيف المنطقة (أ) و(ب) و(ج) وهناك نقص في المعرفة لدى النساء في هذا المجال. وهذه مسألة تعمل عليها الوزارة لأول مرة ضمن أحد المشاريع». «نحن نعتمد بشكل أساسي في المشاريع التطويرية على المؤسسات الشريكة، فإمّا أن تنفذ تلك المشاريع بإشراف الوزارة كلجان فنية دون أن تكون شريكاً، أو أن تتم متابعة مؤسسات غير حكومية زراعية والتعاون معها في تنفيذ تلك المشاريع، وهناك تقارير ربع أو نصف سنوية يتم إصدارها حول تنفيذ مثل هذه المشاريع».

ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أنّه وفي ردها على سؤال حول وجود برامج متخصصة تعنى بالنساء وبقضايا الجندر تنفذها الوزارة فإنّ مديرة دائرة النوع الاجتماعي في الوزارة قد أوضحت أنّ «هذه البرامج والمشاريع متداخلة ومدمجة في عمل الإدارات العامة في الوزارة مثل الإدارة العامة للإرشاد والتنمية الريفية التي تتواجد في 14 مديرية في الضفة الغربية وفي عدد من المحطات الزراعية وتقوم بتقديم الخدمات للمزارعين والمزارعات بشكل عام ودون تخصيص. إضافة إلى عمل المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي التي قامت بتنفيذ مشروع للإقراض في عام 2019 استهدف عدداً من النساء. ويذكر أنّ كافة النساء الغزّيات اللواتي تقدمن بطلبات للحصول على تعويضات منذ عام 2008 قد حصلن جميعاً على مثل هذه التعويضات، حيث قمنا بإعطاء الأولوية للنساء من قطاع غزة».

من ضمن الأسئلة التي تم توجيهها لممثلات وزارة الزراعة لفحص مسألة النزاهة هو إن كانت لدى الوزارة مدوّنة للسلوك يتم طباعتها وتوزيعها على العاملين في الوزارة وتذكيرهم بها وحثهم على الالتزام بها، وقد ردت مديرتا الرقابة والنوع الاجتماعي بالإيجاب على هذا السؤال، حيث تمت الإشارة إلى « مدوّنة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة « التي أصدرها مجلس الوزراء الفلسطيني في العام 2012 والتي ذُكرت آنفاً، «فقد تم توفيرها وتوزيعها على كافة الموظفين كما يجري تذكيرهم بها من حين لآخر».

19 وزارة الزراعة الفلسطينية. وحدة الرقابة الداخلية. https://moa.gov.ps/?page_id=1537. تمت زيارة الموقع بتاريخ 2021/10/15.

أما بخصوص آلية الإعلان عن المشاريع الزراعية سواء تلك التي تستهدف الشباب والنساء أو تستهدف المزارعين بشكل عام، التي تنفذها الوزارة بشكل منفرد أو من خلال شراكات مع مؤسسات أخرى، فقد ذكرت مديرة وحدة النوع الاجتماعي وكذلك مديرة الرقابة أنّ الوزارة تحاول «الوصول إلى المنتفعين والمنتفعات بجميع الطرق المتاحة» وهذا يشمل إعلام الجمهور المستهدف من خلال:

- الموقع الإلكتروني للوزارة وكذلك صفحتها على الفيس بوك.
- وسائل الإعلام المحلية مثل «تلفزيون فلسطين وتلفزيون وطن».
- مديريات الزراعة في المحافظات المختلفة.
- وضع إعلانات ورقية قرب المساجد والنوادي والجمعيات النسوية.
- التعاون مع المجالس المحلية في المواقع المختلفة.

وبخصوص توزيع المنح أو المساعدات فقد تمت الإشارة إلى وجود لجان تتشكل من وزارة الزراعة ومن القائمين على المشاريع المشتركة التي يتم تنفيذها (فمثلاً في إحدى المشاريع تم تشكيل لجنة من قبل وزارة الزراعة، ووزارة التنمية الاجتماعية، والمجالس المحلية، وإحدى مؤسسات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي)، ويتم وضع معايير معينة، وكذلك دراسة مدى جدوى المشاريع التي يتقدم المواطنون بها، إضافة إلى المتابعة والرقابة للتأكد من أنّ الشخص ينفذ المشروع الذي تم دعمه، ولا ينفق المال الذي حصل عليه على أغراض أخرى».

أما بخصوص القضايا المتعلقة بالمساءلة وفي مقدمتها تقديم التقارير إضافة إلى جاهزية الأطراف الرسمية التي تقود مشاريع زراعية لاستقبال الشكاوى والاعتراضات والرد عليها، أفادت مديرة الرقابة في الوزارة «بأنّ هناك صندوقاً للشكاوى يمكن للمواطنين استخدامه حيث يأتي بعض المواطنين ويقولون لنا إننا لم نستفد من هذا المشروع أو ذاك أو كانت هناك مشكلة في التعويضات، فنقوم بمراجعة الإجراءات التي تمت والرد على المواطن/ة بشكل مكتوب. أما بخصوص الصناديق والمؤسسات التابعة للوزارة مثل صندوق درء المخاطر والمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي فلكلّ منها موازنته الخاصة وله دوائر رقابية خاصة به، حيث يوجد تعاون بينها وبين الوزارة لكن لا توجد رقابة من قبل الوزارة». كما تم سؤال مديرة الرقابة فيما إذا كانت وحدة الرقابة تقوم بالالتقاء بشكل مباشر بالمزارعين والمزارعات وخاصة عند القيام بزيارات ميدانية للاستماع لهم وللشكاوى والملاحظات من قبلهم فأجابت: «لا، هذه ليست مهمتي ولكن إذا ظهرت شكاوى لها علاقة بتطبيق مشروع ما، نقوم حينها بالتحدث مع المواطنين المعنيين ونقوم بفحص المسألة أو موضوع الشكوى، كما أنّه في حال حدوث كارثة أو حدث ما، مثل احتراق أرض أحد المزارعين نقوم برفع توصية إلى صندوق درء المخاطر وهو يقوم بالتعويض أي أنّ القرار يكون مشتركاً أو بالتشاور».

وتم سؤال مديرة الرقابة أيضاً فيما إذا كانت عملية الرقابة على المشاريع لاسيّما تلك التي تستهدف الشباب والنساء ضمن صلاحيات الوحدة التي تقودها فكانت الإجابة «نعم، إنّها ضمن إدارتنا ولكنّ عملنا ليس عملاً رقابياً بقدر ما هو تصحيح للإجراءات، فمثلاً إذا كان لدينا شقّ طرق أو فحص تربة سواء بتمويل داخلي من قبل الوزارة أو تمويل خارجي، نقوم بتحديد الأنشطة التي تقوم بها الجهة المعنية فنقوم بفحص تنفيذ الأنشطة من خلال زيارات ميدانية لكلّ المناطق الرئيسية شمال ووسط وجنوب، وأيضاً إذا أخذنا محافظة الخليل التي تضم أربع مديريات تابعة لوزارة الزراعة فنختار مديرية كبيرة وأخرى صغيرة، ونسأل القائمين على المشروع ماذا استهدفوا؟ ولماذا؟ وإذا ظهر خلل كيف سنصلحه، أي أنّنا نقوم في دائرة الرقابة بالأساس بفحص الإجراءات التي تم القيام بها ونفحص المعايير إضافة إلى فحص وجود دليل إجراءات، حيث إنّ معظم الإدارات في الوزارة لديها دليل إجراءات يوضح كيفية العمل فنعمل على أساسه. نحن نبدأ عادة بالأنظمة والقوانين لأنّها أساس عملنا ومن ثم يأتي بعد ذلك دليل الإجراءات، ثم نقوم بفحص مدى تطبيق تلك الأدلة والإجراءات فإذا أغفلوا شيئاً نقوم بتنبيههم: هذا الإجراء يجب أن تقوموا به، وإذا لم تفعلوا ذلك سيترتب عليه كذا وكذا، أي أنّنا نقدم لهم إرشادات».

وقد ذكرت مديرة وحدة النوع الاجتماعي في ذات السياق أنّه «توجد آلية للشكاوى وآلية للمتابعة ومعايير، ويتم التوضيح للسيدة المعنية لماذا تم رفض طلبها، حيث تذهب إلى المديرية ويتم تحويلها إلى منسق المشروع وهو من يتواصل معها. لدينا وحدة شكاوى غير فعّالة لكن سيتم تفعيلها».

ب.المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي

إنّ طبيعة تركيبة «مجلس إدارة المؤسسة» الذي يُشكَّل بقرار من مجلس الوزراء برئاسة وزير الزراعة ومن ثلاثة عشر عضواً بما فيهم الرئيس (خمسة منهم يمثلون المؤسسات الحكومية، وثلاثة أعضاء من مؤسسات زراعية أو مالية غير حكومية، وثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص، وعضو عن المؤسسات الدولية) تفتح مجالاً لبعض المؤسسات غير الحكومية والدولية لكي تساهم في عملية إدارة المؤسسة وممارسة نوع من الرقابة على مجمل أنشطتها.

وفيما يتعلق بالشفافية أكّد مساعد رئيس المؤسسة وكذلك مدير عام التخطيط والتعاون والاستثمار فيها على أنّ عملية اختيار المستفيدين تتم وفق معايير يتم وضعها مسبقاً من قبل المؤسسة مثل أن يكون المتقدم فلسطينياً وأن يبلغ من العمر 18 عاماً وأكثر وغيرها من المعايير. أمّا بخصوص طرق الإعلان عن مشاريع القروض التي يتم تنفيذها فقد ذكرا أنّ «الإعلان عن المشروع الأول لم يكن موسّعاً، حيث عملنا من خلال مديريات الزراعة في المحافظات التي كان عليها تركيز، أما المشروع الثاني فقد استخدمنا فيه برنامجاً إلكترونياً يقوم بإرسال رسائل للمواطنين حيث أرسلنا حوالي 30 ألف رسالة نصية، وقمنا بالإعلان عن المشروع من خلال تلفزيون وطن والمواقع الإلكترونية للمؤسسة حيث وصل عدد الطلبات المقدمة 116 طلباً».

أما بخصوص نظم المساءلة وقيم النزاهة فقد ذكرا أنّه «توجد آلية للشكاوى حيث توجد لدينا دائرة رقابة، لكن لم تأتينا شكاوى، كما توجد لدينا مدوّنة سلوك هي « مدوّنة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة « الصادرة عن مجلس الوزراء، فنحن موظفون عموميون ولدينا إجراءات للمنح وموقع إلكتروني ننشر من خلاله. أمّا القروض التي تمنحها المؤسسة فتتم من خلال البنوك وليس بشكل مباشر حيث إنّ للمؤسسة حسابين واحد في «بنك فلسطين» والثاني لدى «البنك الإسلامي الفلسطيني»، كما أنّ عملية سداد القروض من قبل المنتفعين والمنتفعات تتم أيضاً من خلال هذه البنوك».

ومن الجدير ذكره في هذا الصدد، أنّ بعض المبحوثين الذين تمت مقابلتهم قد أشاروا لوجود بعض الثغرات التي تعاني منها المؤسسة. فعلى سبيل المثال ذكر اثنان منهم أنّ المؤسسة «غير فعّالة ولديها هيكلية كبيرة لا تتناسب مع الأنشطة المحدودة التي تقوم بها. كما أنّ التمويل غير كاف، فالحكومة أسست المؤسسة لكن لم تزوّدها بالتمويل الكافي». كما أشار مبحوث آخر إلى «إشكالية أخرى لها علاقة بمحاولة دمج المؤسسة مع بنك الاستقلال الذي قررت الحكومة تأسيسه، حيث ذكر القائمون على تأسيس البنك في إحدى المقابلات أنّ المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي مارست ضغوطاً على الحكومة لإلغاء قرار الدمج حتى لا يؤثر ذلك على المناصب والامتيازات التي يتمتع بها موظفوها». فيما شدد آخرون على أنّ «فكرة واستراتيجية المؤسسة هي فكرة ممتازة لكنّها غير مترجمة أو معكوسة على أرض الواقع، فأهميتها تنبع من أنّ هناك تحديات أساسية تواجه عملية الإقراض الصغير أهمها سعر الفائدة المرتفع، خاصة أنّ الكثير من الفئات المعنية بالحصول على مثل هذه القروض هي فئات مهمشة أو تعيش في مناطق نائية، ومن هنا فإنّ مؤسسة الإقراض يمكنها أن تحل مشكلة حيوية.» وأخيراً، فقد نوهت إحدى المبحوثات إلى «مشكلة تواجه قضية الإقراض الزراعي وتتمثل في عدم وجود تأمينات زراعية، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة الحصول على قرض زراعي، فبدون تأمين زراعي من الصعب على صاحب القرض أن يسدد قرضه في حال حدوث كارثة طبيعية أو في حال قيام الاحتلال بإجراءات قد تمس بالمشروع الزراعي الذي تمت إقامته من خلال القرض مثل هدم بئر ماء أو غيرها من الإجراءات».

ت. وزارة الاقتصاد الوطني والمجلس الأعلى للشباب والرياضة

إنّ كلّ ما ذكر حول واقع وزارة الزراعة والأذرع التابعة لها مثل المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي من حيث النزاهة والشفافية والمساءلة ينطبق إلى حد كبير على واقع الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى التي تقوم أحياناً بتنفيذ مشاريع تخدم عملية دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي. فمثلاً ذكر مدير «دائرة السياسات» في وزارة الاقتصاد الوطني رشاد يوسف أنّ المشاريع التي تنفذها الوزارة في هذا الإطار تكون ذات تمويل خارجي وتخضع لأشكال مختلفة من الرقابة أولها رقابة الجهة المانحة. إضافة إلى وجود وحدة للشكاوى في الوزارة ومدوّنة سلوك للموظفين، كما أنّه يتم نشر الموازنات على موقع الوزارة». كما شدد مدير عام «الشؤون الشبابية» في «المجلس الأعلى للشباب والرياضة» على أنّه «يتم وضع معايير للاختيار بالتعاون مع الجهة المانحة ويتم تشكيل لجان في المحافظات من أجل فرز الطلبات بناء على تلك المعايير الواضحة والشفافة، فعندما يكون هناك 4-5 شركاء ينفذون مشروعاً ما فإنّ احتمالات الفساد تتراجع بنسبة قد تصل إلى 100%». وقد ذكر في سياق إجابته أنّ «هناك حاجة لممارسة رقابة أقوى على المشاريع التي تنفذها المؤسسات غير الحكومية أيضاً».

وبقي أن نشير في هذا الإطار إلى أنّه تم فحص واقع النزاهة في «صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية»، أحد أذرع وزارة الزراعة، من قبل الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) في السابق، لذا لم يتطرق هذا التقرير إلى واقع ذلك الصندوق[20].

20 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة. 2019. «بيئة النزاهة في عمل صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية». سلسلة تقارير رقم 143. رام الله-فلسطين. صفحة 5.

الاستنتاجات:

• نستنتج مما تقدم أنّ التحدي الأكبر الذي يواجه عملية فحص أو تقييم واقع النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة البرامج الحكومية الهادفة إلى دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي هو ببساطة ندرة هذه البرامج ومحدوديتها وخاصة تلك التي تنفذها وزارة الزراعة وأذرعها بتمويل ذاتي. وكما سبق وذكرنا، فإنّ أحد أهم مقومات نجاح ذلك الدمج هو توفير التمويل والقروض اللازمة، والمؤسسة الحكومية الوحيدة المخوّلة بتقديم مثل تلك القروض وهي (المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي) لم تنفذ حتى الآن سوى مشروع واحد في عام 2019، رغم أنّها تأسست في عام 2015، ولم يستهدف ذلك المشروع سوى 12 امرأة و5 شباب فقط.

• الانتقادات والتذمّرات بسبب تواضع مساهمات "صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية" في دعم المزارعين والمزارعات كثيرة ومشروعة سواء صدرت عن المواطنين المستهدفين من قبل الصندوق كما أشارت بعض الدراسات السابقة التي تم استعراضها آنفاً، أو من قبل ممثلي مؤسسات غير حكومية ناشطة في القطاع الزراعي كما بينت هذه الدراسة.

• يمكن الاستنتاج من التحليل السابق أنّ الخطط والاستراتيجيات الحكومية وفي مقدمتها "الاستراتيجية القطاعية للزراعة 2021-2023" قد اشتملت على نصوص ومواد تؤكد على أهمية تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة. بالإضافة إلى ذلك فإنّه من الواضح عدم وجود آليات خاصة في الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة لتعزيز هذه المبادئ والممارسات في البرامج التي تستهدف دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي.

• أما بالنسبة لوزارة الزراعة والوزارات الأخرى التي تنفذ أحياناً مشاريع داعمة للنساء والشباب في القطاع الزراعي مثل وزارة الاقتصاد الوطني والمجلس الأعلى للشباب والرياضة، فإنّ معظم المشاريع التطويرية التي تنفذها في هذا المجال هي ذات تمويل "خارجي" ويتم تنفيذها عبر شراكات ما بين هذه الوزارات والجهات المانحة أو مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني المختصة. وبالتالي، فإنّ هذه المشاريع تخضع لأشكال رقابية مختلفة (من المؤسسة المانحة، والوزارة المعنية، ومن قبل مؤسسات المجتمع المدني). كما يتم تشكيل لجان توجيهية وتنفيذية لهذه المشاريع ويتم وضع معايير مدروسة بعناية للاستهداف.

• وجود مدوّنة للسلوك هي " مدوّنة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة " التي أصدرها مجلس الوزراء في العام 2012 بشراكة بين ديوان الموظفين العام وعدد من المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، وتهدف إلى تعريف الموظفين بالسلوك المرغوب فيه والمتوقع من الدوائر الحكومية والموظف في القطاع العام. وتعتمد هذه المدوّنة على خمسة مبادئ هي احترام القانون، والحيادية، والنزاهة، والاجتهاد، والاقتصاد والفعالية. وقد تبين أنّه بالرغم من بعض المبادرات على الأقل في وزارة الزراعة، حيث يجري تذكير الموظفين والموظفات بهذه المدوّنة من حين لآخر، إلّا أنّه لا يتم تدريب الموظفين وتأهيلهم بشأن الأحكام الواردة فيها.

• بالرغم من وجود وحدات للرقابة المالية والإدارية في كلّ وزارة تقوم بمتابعة تنفيذ الأنظمة وأدلة الإجراءات لم يُلمس وجود اهتمام خاص بالقضايا المتعلقة بتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة عند تنفيذ المشاريع والتدخلات. هذا بالإضافة إلى دور الجهات المختصة بالرقابة على المؤسسات العامة مثل ديوان الرقابة المالية والإدارية إضافة إلى دور ديوان الموظفين العام في الرقابة.

• توجد صناديق للشكاوى في الوزارات والمؤسسات المعنية يمكن للشباب والنساء المستهدفين بالبرامج والمشاريع الزراعية اللجوء إليها عند الضرورة. ولكن من الواضح أنّ مثل هذه الصناديق والآليات المتعلقة بإتاحة المجال أمام الشباب والنساء للتقدم بالشكاوى بحاجة لمزيد من التطوير والتفعيل وخاصة في ظل الإجابات غير المنسجمة التي قدمها ممثلون وممثلات عن وزارة الزراعة والمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي حيث تمثلت الإجابة الأولى في "وجود صناديق وآليات للشكاوى" فيما تمثلت الإجابة الثانية في أنّ مثل هذه الآليات والصناديق "غير مفعّلة".

• صحيح أنّ معظم التحديات والصعوبات التي تمت مناقشتها في الأقسام السابقة هي تحديات تواجه العاملين في القطاع الزراعي بوجه عام، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً، إلّا أنّه من الواضح أيضاً أنّ النساء يواجهن تحديات وصعوبات إضافية ناتجة عن الثقافة الأبوية والذكورية التي ما زالت سائدة في المجتمع الفلسطيني والتي تعكس ذاتها على محدودية ما تمتلكه النساء من حيازات زراعية لا تتجاوز نسبتها 7% من مجمل الحيازات الزراعية في الضفة والقطاع، وعلى نظرة مجتمعية سلبية وتمييزية واستغلالية تؤثر على دمج النساء في القطاع الزراعي وعلى فرصهن في الحصول على التمويل والدعم اللازمين. ناهيك عن يوم "العمل المضاعف" الذي تقوم به المرأة وخاصة المتزوجة للتوفيق ما بين مهام العمل المنزلي والأسري ومهام العمل الزراعي.

• إذا كانت الحكومة الفلسطينية جادّة في توجهاتها نحو إعطاء اهتمام متزايد لتنمية القطاع الزراعي، وبما أنّ هناك زيادات ولو محدودة في حجم الموازنات التطويرية والمشاريع ذاتية التمويل التي تنفذها الوزارات المعنية وبشكل خاص وزارة الزراعة وأذرعها كما تم التعبير عن ذلك من خلال فكرة "العناقيد الزراعية"، فإنّ ذلك يجب أن يترافق مع تطوير وتعميق تطبيق مبادئ النزاهة والمساءلة والشفافية وخاصة في تلك البرامج والمشاريع التي تستهدف فئات مهمشة كالشباب والنساء تواجه صعوبات في الوصول إلى المصادر الاقتصادية والتمويلية، وهي في أمس الحاجة لكلّ أشكال الدعم والمساندة من أجل إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي الذي يعتبر من أهم القطاعات المؤثرة في عملية التنمية، وفي تعزيز عملية الانفكاك عن الاحتلال الإسرائيلي ولتحقيق الاستقلال الاقتصادي والوطني للشعب الفلسطيني.

التوصيات:

- هناك حاجة ماسة لزيادة كبيرة وذات مغزى في الموازنات الحكومية المخصصة للقطاع الزراعي بشكل عام سواء ضمن الموازنات العامة أو الخطط القطاعية والاستراتيجية، ولعملية دمج الشباب والنساء في ذلك القطاع بشكل خاص.

- تبنّي آليات خاصة في الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة لتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في البرامج التي تستهدف دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي وليس فقط الاعتماد على الآليات والطرق الاعتيادية التي تتبناها هذه الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية (صناديق للشكاوى، ووحدات للرقابة المالية والإدارية... إلخ). كضرورة تصميم مدوّنة سلوك خاصة بالعاملين في البرامج الحكومية الزراعية وخاصة التمويلية والداعمة منها تتضمن إرشادات تفصيلية حول التعامل مع الشباب والنساء بشكل مهني ونزيه وبدون أيّ شكل من أشكال التمييز أو المحاباة، وتوضيح ما يجب عمله في حال ظهور حالات من «تضارب المصالح».

- تطوير وتفعيل مبادئ الشفافية لاسيّما صناديق وآليات الشكاوى في الوزارات التي تعمل في مجال دمج الشباب والنساء في القطاع الزراعي وإطلاق حملات إعلامية منتظمة لتعريف الشباب والنساء بهذه الآليات وما هي الخطوات التي يجب القيام بها من أجل تقديم شكوى أو تظلّم. وضرورة التزام جميع الجهات المكلّفة بإدارة برامج دعم الشباب والنساء بإصدار ونشر تقارير دورية عن نتائج أعمالها.

- ضرورة أن تترافق الزيادة -ولو كانت محدودة- في حجم الموازنات التطويرية والمشاريع ذاتية التمويل التي تنفذها الوزارات المعنية، وبشكل خاص وزارة الزراعة وأذرعها كما تم التعبير عن ذلك من خلال فكرة «العناقيد الزراعية»، مع تطوير وتعميق تطبيق مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة وخاصة في البرامج والمشاريع التي تستهدف فئات مهمشة كالشباب والنساء والتي تواجه صعوبات في الوصول إلى المصادر الاقتصادية والتمويلية.

- تنظيم حملات إعلامية، بما في ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، من أجل تشجيع الشباب والنساء على الانخراط في القطاع الزراعي وتقديم الدعم والحوافز للأفكار والمشاريع الزراعية الريادية حتى تمثل قصص نجاح وإلهام للآخرين.

- تنظيم نشاطات وحملات توعوية تشارك بها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل تشجيع الشباب والنساء على تشكيل الجمعيات والتعاونيات الزراعية وعلى زيادة الانتساب إلى تلك الجمعيات.

- تبنّي وتطبيق مبدأ «التمييز الإيجابي» تجاه النساء والشباب لاسيّما العاملين منهم في القطاع الزراعي من أجل تقليص حالة التهميش الاقتصادي التي تعاني منها هاتان الفئتان على نحو خاص.

- تطوير قاعدة بيانات database تشمل كافة الجمعيات الزراعية الشبابية والنسائية القاعدية من أجل توفير الدعم لها وكذلك قاعدة بيانات للمنتفعين والمنتفعات من المشاريع والبرامج الحكومية الزراعية حتى لا يحصل البعض على الدعم والتمويل بشكل متكرر فيما يُحرَم آخرون.

- إدخال وتعزيز المنهاج الزراعي في المدارس وزيادة عدد المدارس والمعاهد الزراعية وتجهيزها بالمعدات والأدوات والإمكانيات اللازمة.

- تعزيز الوعي المجتمعي والوطني بأهمية الزراعة و«العودة للأرض» كمدخل هام لمقاومة الاحتلال ومكافحة الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي.

- توزيع الأراضي على الشباب وإقامة القرى الشبابية الزراعية وتوفير مختلف أشكال الدعم لها وخاصة توفير البنية التحتية والإرشاد اللازم.

- تشجيع إقامة «أسواق للمزارعين» وخاصة الشباب والنساء منهم من أجل تقليص عملية الاستغلال التي يتعرضون لها من قبل بعض التجار.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة. 2019. «بيئة النزاهة في عمل صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية». سلسلة تقارير رقم 143. رام الله–فلسطين.
2. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2019. «النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد». الطبعة الخامسة. رام الله. فلسطين.
3. «المركز العربي للتطوير الزراعي–أكاد». 2015–2016. «مخرجات اليوم الدراسي: نحو واقع زراعي أكثر صموداً واستدامة». مشروع: نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين–فلسطين.»
4. السروجي، فتحي. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2016. «سبل النهوض بواقع ودور المرأة في القطاع الزراعي الفلسطيني.» رام الله. فلسطين.
5. اتحاد لجان العمل الزراعي. أيلول 2019. دراسة حول «السياسات الوطنية في القطاع الزراعي». رام الله. فلسطين.
6. اتحاد لجان العمل الزراعي. «خطة تدخل: الضغط باتجاه موازنة عادلة لقطاع الزراعة في فلسطين». رام الله–فلسطين.
7. العربي الجديد. «الحكومة الفلسطينية تقرّ موازنة عام 2021 بعجز مليار دولار». 29 آذار 2021. https://bit.ly/3p6jpkt
8. المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي: «القانون والنظام». 2018. رام الله، فلسطين.
9. مكتب رئيس الوزراء. «الخطة الوطنية للتنمية 2021–2023». «الاستراتيجية القطاعية للزراعة 2021–2023».
10. وزارة المالية: «الإدارة العامة للموازنة العامة، ملخص موازنة 2021». موازنة عام 2021 .pdf تمت زيارة الموقع بتاريخ 2021/9/28.
11. وزارة الزراعة الفلسطينية. «وحدة الرقابة الداخلية».
https://moa.gov.ps/?page_id=1537 . تمت زيارة الموقع بتاريخ 2021/10/15.

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) and Food and Agricultural Organization (FAO). 2021. (Forthcoming). "Baseline Diagnostic Study of Agricultural Finance in Palestine".